حروب المستقبل

الصراع على غرب آسيا

مركز طوى للدراسات

مستقبل الحروب في منطقة غرب آسيا مُعقّدٌ للغاية وغير واضح المعالم على نحو يجعلنا غير واثقين بأن ما سوف يجري هو يقيني. ولكن تؤثر عواملٌ عديدة، منها الجغرافيا السياسية، والمصالح الاقتصادية، والانقسامات الدينية والطائفية، والأدوار المُتطوّرة للقوى العالمية. وفيما يأتي بعض السيناريوهات أو الاتجاهات المُحتملة:

1ـ صراعات الوكالة المُستمرة:

تحوّلت العديد من صراعات غرب آسيا إلى حروب بالوكالة، حيث تدعم القوى الخارجية جهاتٍ محليةً لبسط نفوذها على المنطقة. ومن المُرجّح أن يستمر هذا الوضع، حيث تلعب دولٌ مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والمملكة السعودية وتركيا والامارات وإيران أدوارًا رئيسية. وبينما تتنافس الجهات الفاعلة المحلية (مثل الجماعات المُسلّحة أو الحكومات الوطنية) على السلطة، قد تستمر هذه الجهات بالوكالة في صراعاتها المحلية.

2 ـ تحولات القوة الإقليمية

قد تحدث تحولات في ميزان القوى، لا سيما مع صعود دولٍ مثل تركيا وإيران، وتراجع نفوذ قوى تقليدية مثل الولايات المتحدة في بعض المناطق. وقد يُغيّر تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية والكيان الاسرائيلي المشهد. إن

التطوّرات المتسارعة التي أعقبت طوفان الاقصى في أكتوبر 2023 وضلوع الولايات المتحدة والغرب عمومًا في حروب وصراعات المنطقة (الحرب على غزة، ولبنان، وايران، وسقوط النظام في سورية) قد تُسهم هذه إما في استقرار المنطقة أو في تفاقم تقلباتها، وذلك بحسب كيفية إدارة التوترات.

3 ـ الجهات الفاعلة غير الحكومية الناشئة

قد يستمر تأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية، سواء في سورية أو لبنان أو العراق او اليمن في لعب دورٍ هام. فرغم محاولات الولايات المتحدة وحلفائها الاقليميين (السعودية والامارات والكيان الاسرائيلي) إحتواء محور المقاومة وتثبيت معادلات جديدة في المنطقة، فإن حالة اللايقين التي تشهدها المنطقة تجعل من أي كلام حول معادلات محسومة ضربًا من المجازفة. وبرغم ما قيل عن هزيمة داعش إقليميًا إلى حد كبير، لا تزال أيديولوجية التنظيم تُشكل دافعًا قويًا للجماعات الأخرى وحتى داخل النظام السوري الجديد، وقد يؤدي هذا إلى تمردات أو أعمال إرهابية على نطاق أصغر في جميع أنحاء المنطقة.

4 ـ الضغوط الاقتصادية وصراعات الموارد

لطالما كان الرهان على أن اعتماد دول غرب آسيا على النفط مصدرًا للثروة وعدم الاستقرار قد تراجع مع تحول أسواق الطاقة العالمية نحو مصادر الطاقة المتجددة، بما يُقلل هذا من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، أو قد يُثير توترات حول الوصول إلى الوقود الأحفوري المتبقي والموارد الحيوية كالمياه، ولكن تبيّن من انكباب قوى دولية (استعمارية) مثل الولايات المتحدة وأوروبا على هذه المنطقة أنها لا تزال تتمتع بأهمية اقتصادية واستراتيجية، وإن تحوّلها الى مركز استقطاب دولي وصراعات متعددة الأشكال يشي بدورها المحوري في الجيواستراتيجي الدولي واقتصاديات العالم.

5 ـ الحروب الأهلية وهشاشة الدولة

تعاني العديد من دول المنطقة بالفعل من هشاشة الدولة (مثل سوريا واليمن وليبيا ولبنان)، وقد يستمر هذا التوجه إذا فشلت الحكومات في معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية. وقد يؤدي غياب الحوكمة الرشيدة، إلى جانب الانقسامات العرقية والطائفية، إلى مزيد من الحروب الأهلية وتفكك الدول. إن هذه الهشاشة تعود إلى بنية الدول نفسها وقد يضاف إليها عامل آخر هو التدخل الخارجي الذي يزيد في ضعفها وارتهانها وانكشافها الأمني والسياسي والاقتصادي.

6 ـ إمكانية التوصل إلى حلول سلمية

في مقابل عوامل التوتر والانفجار في منطقة غرب آسيا، فإن هناك أيضًا فرصًا لإحلال السلام، بتحرير دول المنطقة من الاستعمار غير المباشر، والاحتلال الاسرائيلي المسؤول عن كثير من التوترات المشتعلة في المنطقة. وكذلك في حال لجوء الأطراف الرئيسية إلى الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي بدلًا من الرهان على الضغط الخارجي، الأميركي بدرجة أساسية. ولأن المجتمع الدولي الأوسع - إلى جانب الأطراف الإقليمية الفاعلة – التي يفترض أن تتوسط في النزاعات هي ضالعة فيها، فإن المنطقة لن تنعم بالسلام والاستقرار، وإن الكلام عن معاهدات السلام الدائمة أو الاستقرار هي في الحقيقة معاهدات استسلام تفرضها الولايات المتحدة تحت مبدأ "السلام بالقوة".

إن سيناريو السلام عن طريق التطبيع مع الكيان الاسرائيلي هو سيناريو مضلل ويقدّم وصفة استسلام لكل دول المنطقة، وإن تحرير الارادة السياسية لدول المنطقة هو الأساس لكل تغييرات كبيرة في الساحتين الاقليمية والدولية.

7 ـ تغير المناخ والقضايا البيئية

يُعد تغيّر المناخ عاملًا ناشئًا آخر قد يُفاقم الصراع في غرب آسيا. ومن المرجح أن تؤدي ندرة المياه والتصحر والحرارة الشديدة إلى المزيد من الصراعات القائمة على الموارد، بالإضافة إلى النزوح الجماعي. وقد تأثر السكان بالفعل في أماكن مثل سوريا بشكل كبير بالجفاف، مما ساهم في عدم الاستقرار. وقد

تواجه دول عربية أزمات مناخية شديدة ولا سيما دول الخليج، حيث تقدّر تقارير مناخية أن تشهد السنوات المقبلة ارتفاعًا قياسيًا في درجات الحرارة، وزيادة مساحات التصحر والجفاف، وندرة المياه الصالحة للشرب، وزيادة في حدة العواصف والأعاصير خاصة في المملكة السعودية والامارات وسلطنة عمان، وارتفاعًا في مستويات سطح البحر، مما يهدد الموائل الطبيعية الساحلية والأمن الغذائي والسكان على حد سواء. وتؤدي هذه التغيرات إلى تفاقم ظاهرة التطرف المناخي، مثل الجفاف الشديد والأمطار الغزيرة، والتي تشكل خطرًا كبيرًا على البنية التحتية والمناطق الحضرية، حيث تنامي الطلب على الطاقة والمياه.

8 ـ تحوّل الأولويات العالمية

بعد أن كانت الولايات المتحدة تعزز تركيزها نحو مناطق أخرى، مثل آسيا، من حيث الاهتمام العسكري والاقتصادي، والحديث المتعاظم عن تقليص التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط أو إعادة تقييم تحالفاته، لحظنا مع ادارة ترمب انخراطًا كثيفًا في صراعات غرب آسيا، وإصراره على استغلال الثروات والقدرات الطبيعية والاقتصادية في دول هذه المنطقة لانقاذ الاقتصاد الاميركي من الانهيار (تجاوز الدين العام في الولايات المتحدة عتبة 37 تريليون دولار) وكذلك الاثراء الشخصي. في الوقت نفسه، تُواصل قوى أوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) الحفاظ على مصالحها القوية في المنطقة لتأمين موارد الطاقة، وموازنة القوى المنافسة.

باختصار، من المرجح أن يتشكل مستقبل الحروب في غرب آسيا بمزيج من الصراعات المستمرة، والمصالح الجيوسياسية المتغيّرة، ومحاولات بناء السلام. وبينما قد تشهد بعض أجزاء المنطقة تقدّمًا، قد تستمر مناطق أخرى في مواجهة عدم الاستقرار. سيظل تأثير القوى الخارجية محوريًا، لكن الجهات الفاعلة المحلية ستواصل قيادة المشهد السياسي المُعقّد في المنطقة.

القوى الفاعلة في خارطة الصراعات

يشهد الواقع السياسي في غرب آسيا تطورًا مستمرًا، ورغم صعوبة التنبؤ به على وجه اليقين، فمن المرجح أن تستمر عدة جهات فاعلة رئيسية أو تبرز كجهات فاعلة رئيسية في العقود القادمة. وفيما يأتي تفصيل للجهات التي يُعتقد أنها ستكون الأكثر تأثيرًا:

1 ـ المملكة السعودية

التأثير الحالي: بصفتها القائد الفعلي لمجلس التعاون الخليجي، تلعب السعودية دورًا كبيرًا في الجغرافيا السياسية الإقليمية. كما أنها لاعب رئيسي في منظمة أوبك، ولها نفوذ كبير على أسواق النفط العالمية. ومع أن الصراعات المشتعلة في المنطقة بقيادة المحور الصهيوأميركي جعلت من السعودية مجرد أداة وظيفية ثانوية أو ذات دور تكميلي، فإنها لا تزال تحقق أهدافًا لمحور الولايات المتحدة.

الدور المستقبلي: بعد تركيز السلطة في يد محمد بن سلمان، ولي العهد والملك الفعلي في البلاد، تسعى السعودية إلى حجز مكان لها في الفراغات الناجمة عن الحروب والصراعات، والقيام بدور قيادي أكثر فاعلية في السياسة الإقليمية، لا سيما في سوريا ولبنان وفلسطين. في المستقبل، تأمل السعودية أن تكون بمثابة قوة سياسية موازنة أقوى لإيران وقوة اقتصادية في المنطقة إذا نجحت في تنويع اقتصادها ونجحت في استثمار الخلل في موازين القوى الاقليمية، على الرغم من المؤشرات السلبية التي يعكسها أداء الاقتصاد السعودي في المرحلة الحالية.

2 ـ إيران

النفوذ الحالي: تُعدّ إيران قوة إقليمية ذات نفوذ كبير في المنطقة ولا سيما في العراق ولبنان واليمن وفلسطين من خلال شبكة تحالف متينة وشراكات استراتيجية راسخة. وقد تراجع مستوى النفوذ الايراني بعد سقوط نظام الأسد والضرب القاسية التي تعرض لها حزب الله في لبنان بعد اغتيال أمين عام الحزب السيد حسن نصر الله في 27 سبتمبر 2024، وتصفية الجيل الأوائل

والثاني من قيادات الحزب، وكذلك الضغوطات الأميركية والإقليمية التي تتعرض لها المقاومة في العراق.

الدور المستقبلي: من غير المرجح أن يتضاءل نفوذ إيران الإقليمي في أي وقت قريب، لا سيما بالنظر إلى علاقاتها العسكرية والسياسية الراسخة مع مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية. وإن دورها كلاعب رئيسي في أي مفاوضات مستقبلية حول قضايا المنطقة وأمنها الاقليمي وترتيباتها الجيوسياسية في المنطقة الأوسع نطاقًا مضمون. ومع ذلك، لا تزال علاقتها بالغرب، وخاصةً الولايات المتحدة، متقلبة، وقد يتشكل مستقبلها بفعل الاضطرابات الداخلية، أو المشاكل الاقتصادية، أو التحولات في التحالفات العالمية، إذ تبدي المؤشرات تراجعًا للدور الاميركي في العالم على الرغم من الصخب المصاحب لأدوار أميركية في سورية ولبنان والعراق وفلسطين، وهي أدوار تبدو مؤثرة نتيجة لاضطرابات شديدة في المعادلات الداخلية ولكن لا يزال المشهد متقلبًا وإن صورة المستقبل ضبابية الى القدر الذي يصعب التكهن بما ستؤول إليه الأوضاع.

3 ـ تركيا

النفوذ الحالي: في عهد رجب طيب أردوغان، أصبحت تركيا قوة إقليمية أكثر انخراطًا في صراعات المنطقة، بعد أن فقدت الأمل نيل عضوية الاتحاد الاوروبي. وقد شاركت تركيا في عمليات عسكرية في سوريا وليبيا والعراق. كما أن دورها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) يمنحها مكانة فريدة في المنطقة.

الدور المستقبلي: يبدو مستقبل تركيا كفاعل إقليمي واعدًا، لا سيما بعد أن أصبحت لاعبًا أساسيًا في سورية بعد سقوط النظام في 8 ديسمبر 2024، حيث تسيطر على محافظات كبرى في سوريا مثل حلب ولها ممثلون في كل الدوائر الرسمية المالية والامنية والعسكرية بدرجة أساسية، مع استمرارها في موازنة عضويتها في حلف الناتو ونفوذها المتزايد في العالم الإسلامي والمنطقة ككل. وقد تؤدي جهود أردوغان لإحياء الإرث العثماني إلى دور تركي أكثر نشاطًا

في السياسة الإقليمية وهذا ما تحدث عنه في أكثر من مناسبة. وكان أردوغان قد صرّح في ديسمبر 2017 قائلًا: "إذا فقدنا القدس فلن نستطيع حماية مكة المكرمة والمدينة المنورة"، وقد فسّرته صحيفة "عكاظ" السعودية بأنه "إساءة" للمملكة السعودية وتعريضًا بسيادتها ومسؤوليتها في حماية الحرمين.

وعلى نحو عام، إذا استطاعت تركيا الاستمرار في تسخير قوتها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي، فقد تبرز كجسر بين الشرق والغرب، وكقوة إقليمية وازنة.

4 - إسرائيل

النفوذ الحالي: لطالما كان الكيان الاسرائيلي المزروع في منطقة غرب آسيا طرفًا فاعلًا ومحوريًا في سياسات الشرق الأوسط بفضل الدعم الاميركي المطلق لقدراته العسكرية وابتكاراته التكنولوجية وعلاقاته المعقدة مع كل من الدول العربية والقوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة.

الدور المستقبلي: تنامى دور الكيان الاسرائيلي في المنطقة، لا سيما بعد توقيع اتفاقيات التطبيع مع العديد من الدول العربية بموجب اتفاقيات إبراهيم (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، المغرب). كما يمكن أن تُحدث علاقتها مع المملكة السعودية نقلة نوعية على الرغم من تأجيل لحظة الاعلان الرسمي عن التطبيع. ومن المرجح أن تجعل هيمنة إسرائيل التكنولوجية والعسكرية، إلى جانب تحالفاتها المتغيرة مع الدول العربية، منها لاعبًا محوريًا في الدبلوماسية والأمن الإقليميين.

ويتطلع قادة الكيان الاسرائيلي ولا سيما اليمين المتطرف بقيادة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الى إقامة "اسرائيل الكبرى" الممتدة بين النيل والفرات. وقد أعلنت عن طموحها أكثر من مرة كما جاء على لسان كبارة قادة الكيان، وهم اليوم ينفّذون هذا المشروع على الأرض من خلال احتلال أراضي في سوريا ولبنان وضم الضفة الغربية والقطاع كمرحلة أولى..

5 ـ مصر

النفوذ الحالي: لطالما كانت مصر قائدًا سياسيًا وعسكريًا وثقافيًا رئيسيًا في العالم العربي. ورغم بعض التحديات الداخلية، بما في ذلك القضايا الاقتصادية والاضطرابات السياسية، لا تزال مصر قوة محورية في السياسة العربية. ولكن هذه القوة تتعرض لتحديات كبرى داخلية وجيوسياسية كبيرة، على وقع تداعيات العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة واصرار قادة العدو الصهيوني على تنفيذ خطة تهجير سكان القطاع الى مصر والسودان.

الدور المستقبلي: بصفتها واحدة من أكبر الدول العربية وأكثرها نفوذًا، من المرجح أن تظل مصر لاعبًا رئيسيًا في الجغرافيا السياسية لمنطقة غرب آسيا. وستظل أهميتها الاستراتيجية كبوابة لقناة السويس ونفوذها العسكري كبيرًا. وسيشكل موقف مصر من النزاعات الإقليمية، وخاصة في ليبيا والبحر الأحمر، أهميتها السياسية في المستقبل. وعلى أية حال، يمكن لمصر أن تلعب دورًا مؤثرًا في شؤون المنطقة في حال قررت اعتماد سياسة اكثر استقلالية في مقابل الدور الأميركي المنحاز للكيان الاسرائيلي، ولا سيما في قضايا مثل فلسطين ولبنان وسوريا واليمن والأمن الاقليمي، وهذا ما لم تظهره مصر حتى اللحظة. وعلى الرغم من انفتاحها على ايران واستقبالها وزير خارجيتها وابدائه الاستعداد للتعاون على مستويات عالية في ملفات المنطقة، لا يبدو أن نظام السيسي لديه الجرأة الكاملة في الخروج عن دائرة التأثير الأميركية.

6 ـ الإمارات العربية المتحدة

النفوذ الحالي: برزت الإمارات كقوة اقتصادية ودبلوماسية إقليمية في العقود القليلة الماضية، بفضل ثروتها النفطية وثروتها السيادية الكبيرة. ولديها نفوذ عسكري، لا سيما في اليمن وليبيا والقرن الأفريقي.

الدور المستقبلي: تُرسّخ الإمارات مكانتها كلاعب رئيسي في الدبلوماسية والتجارة في غرب آسيا. ومع تزايد استثماراتها في السياحة والتكنولوجيا والفضاء والدبلوماسية الدولية، من المرجح أن تواصل لعب دور مهم في السياسة الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بالانخراط في النزاعات الاقليمية لا سيما في اليمن والسودان وسورية وليبيا.

7 ـ قطر

النفوذ الحالي: يكتسب دور قطر أهمية خاصة، لا سيما بفضل احتياطياتها الضخمة من الغاز الطبيعي والانتشار الإعلامي العالمي لشبكتها الإخبارية، الجزيرة. كما تلعب دورًا دبلوماسيًا قويًا في صراعات مثل الصراع في أفغانستان والوساطة في إنهاء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، ودورها في سوريا، كما لديها شبكة من الحلفاء في جميع أنحاء المنطقة.

الدور المستقبلي: من المرجح أن تواصل استراتيجية قطر القائمة على القوة الناعمة من خلال الإعلام والدبلوماسية والاستثمار، وتاليًا تشكيل دورها في المنطقة. كما عززت استضافة قطر لكأس العالم لكرة القدم 2022 مكانتها العالمية. ومن المرجح أن تواصل قطر نهجها الدبلوماسي المتميّز، محققةً التوازن في تحالفاتها مع كل من القوى الغربية والإقليمية.

8 ـ العراق

النفوذ الحالي: لا يزال مستقبل العراق السياسي يتشكل إلى حد كبير من خلال صراعه المستمر لموازنة نفوذ إيران والولايات المتحدة، وانقساماته العرقية والطائفية. فحكومته ذات الأغلبية الشيعية متحالفة بشكل وثيق مع الجمهورية الاسلامية في ايران، لكن التوترات بين الحكومة وفصائل المقاومة آخذة في التصاعد.

الدور المستقبلي: يتوقف دور العراق المستقبلي في المنطقة على قدرته على تجاوز تناقضه الداخلي والتدخل الخارجي. إذا استطاع العراق تعزيز هويته

الوطنية واستقراره السياسي، فقد يكون لاعباً رئيسيًا في الأمن الإقليمي ووسيطًا في صراعات غرب آسيا الأوسع. وفي ظل التحديات الخارجية التي تمارس على العراق من أجل اضعاف قدراته الذاتية المتمثلة في الحشد الشعبي وسحبه الى المعسكر الآخر الأميركي والاسرائيلي فإن ثمة حاجة لإعادة قادة العراق القراءة لشبكة المصالح والصراعات في المنطقة لتحديد موقع العراق فيها والأخطار المحدقة به.

9 ـ سوريا الجديدة

النفوذ الحالي: لا تزال سوريا دولةً ممزقةً بسبب الحرب الأهلية، حيث دخلت عدة أطراف الساحة السورية منذ سقوط نظام الأسد. وبعد أن كانت روسيا وإيران تلعبان أدواراً مهمة في دعم نظام بشار الأسد، أصبحت اليوم الولايات المتحدة وتركيا وقطر والسعودية واسرائيل وبريطانيا تمارس نفوذًا واسعًا بل وفي بعض المناطق احتلاليًا، وترى مصالحها في أجزاء من سوريا.

الدور المستقبلي: في حين أن وحدة سوريا واستقرارها هو التحدي الرئيس في مستقبلها على المديين المتوسط والبعيد، فإن تحالفاتها الجديدة تجعلها ساحة صراع رئيسية على النفوذ في المنطقة. إن كيفية إعادة إعمار هذا البلد الذي مزقته الحرب، ومدى قدرته على استعادة أي قدر من الاستقرار، سيحددان مدى أهميته في المستقبل.

10 ـ الجهات الفاعلة غير الحكومية (حزب الله، أنصار الله)

التأثير الحالي: للجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل حزب الله (لبنان)، وأنصار الله (اليمن)، ومختلف الجماعات الكردية (حزب العمال الكردستاني، وحدات حماية الشعب)، تأثير كبير على السياسات والصراعات الإقليمية. غالبًا ما تعمل هذه الجماعات كقوى إقليمية مؤثرة في المعادلات الجيوسياسية، وقد بدا ذلك واضحًا في التأثير المعنوي النافذ لأمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله وظهر ذلك في نتائج استشهاده وما تلاه من تبدّلات دراماتيكية على وقائع المنطقة عمومًا.

الدور المستقبلي: لطالما كانت المنطقة غير مستقرة، وإن الحركات غير الحكومية ولا سيما في محور المقاومة كانت تقف سدًّا منيعًا أمام مشاريع الهيمنة الخارجية، الأميركية بدرجة أساسية، وكذلك مشاريه الهيمنة الفرعية السعودية والاسرائيلية، وسوف تواصل هذه الجهات الفاعلة غير الحكومية لعب دور محوري. ومن المرجح أن تستمر في تشكيل نتائج الصراعات، لا سيما من حيث الحرب غير المتكافئة والنفوذ السياسي. وسيكون دورها في المفاوضات أو الصراعات المستقبلية بالغ الأهمية.

وفي حين يُرجَّح أن تستمر القوى الفاعلة في تشكيل المنطقة، فإن مستقبل غرب آسيا سيعتمد على تفاعل العديد من المتغيرات - التنمية الاقتصادية، والتحولات الأيديولوجية، وصراعات النفوذ الإقليمية، والتدخل الدولي. كما ستظل أدوار القوى العالمية، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، حاسمة في تحديد مسار المنطقة.

عوامل الصراع

التقديرات تفيد بأن يتشكل مستقبل غرب آسيا من خلال عدد من العوامل المعقدة والمترابطة. وستؤثر هذه العوامل على صراعات النفوذ في المنطقة، مع تداعيات على الجغرافيا السياسية المحلية والإقليمية والعالمية. وفيما يأتي بعض العوامل الرئيسية التي تُحرك هذه الصراعات:

1 - التنافسات الجيوسياسية

- إيران والسعودية: يُعد التنافس بين إيران والسعودية سمة مميزة للجغرافيا السياسية في غرب آسيا منذ أربعة عقود. يُشكّل هذا الانقسام على خلفية طائفية جوهر العديد من الصراعات الإقليمية، بما في ذلك تلك الدائرة في لبنان والعراق وسوريا واليمن ودول الخليج عامة. تسعى كلتا الدولتين إلى توسيع نفوذهما وهيمنتهما الإقليمية، غالبًا من خلال تحالفات عسكرية ونفوذ اقتصادي.

ـ طموحات تركيا المتزايدة: سعت تركيا، في عهد الرئيس أردوغان، بشكل متزايد إلى توسيع نفوذها في غرب آسيا، متحديةً أحيانًا كلاً من الممالك العربية (مثل السعودية والإمارات) وإيران. سيظل دعم تركيا للنظام السوري الجديد بقيادة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقًا)، وأفعالها في ليبيا، وحزمها الإقليمي، عاملًا فارقًا في جعلها لاعبًا رئيسيًا في أي صراعات على السلطة.

ـ الموقع الاستراتيجي لإسرائيل: غيّرت تحالفات الكيان الاسرائيلي مع دول الخليج، مثل الإمارات والبحرين، عقب اتفاقيات إبراهام، الديناميكيات الإقليمية. ومع كون إيران خصمًا مركزيًا، سيظل دور "إسرائيل" في غرب آسيا، لا سيما في مجالات الأمن وتبادل المعلومات الاستخباراتية والقوة العسكرية، محوريًا.

2 ـ التوترات الطائفية والإثنية

ـ الانقسام السني الشيعي: لا يزال الانقسام السني الشيعي طويل الأمد يؤجج الحروب بالوكالة والتطرف في جميع أنحاء المنطقة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم التوترات في عدد من بلدان غرب آسيا من باكستان مرورًا بافغانستان وصولًا الى اليمن والعراق وسوريا ولبنان. وهناك جهود جبّارة تبذلها جماعات التقريب بين المذاهب الاسلامية في أكثر من بلد عربي وإسلامي لاحتواء "الفتن" الطائفية ولا سيما بعد سقوط النظام السوري حيث تصاعد الخطاب الطائفي نتيجة هيمنة تنظيم هيئة تحرير الشام بخلفيته السلفية الوهابية وتنظيمات أخرى حليفة.

وعلى الرغم من تخلي النظام السعودي عن الوهابية في الظاهر لمصلحة ما تطلق عليه "الاسلام المعتدل"، فإنها لا تزال تغذي الصراعات الطائفية في أكثر من بلد عربي واسلامي في لبنان وسورية والعراق واليمن وباكستان..

ـ الحكم الذاتي والهوية الكردية: لا تزال القضية الكردية دون حل في العديد من الدول، بما في ذلك العراق وسوريا وتركيا وإيران. وتُعد حركات الحكم الذاتي الكردية، وخاصة حزب العمال الكردستاني (PKK) في تركيا وقوات سوريا الديمقراطية (SDF) في سوريا، مصدرًا للتوتر داخل الدول وفيما بينها. وغالبًا

ما تُشكل طموحات الأكراد في تقرير المصير تحديًا لسلامة أراضي دول مثل تركيا والعراق.

ـ القومية العربية في مواجهة الإقليمية: تتلاشى القومية العربية في مواجهة الهويات المحلية والإقليمية. ولم يعد التضامن العربي قويًا كما كان، وتُعطي العديد من الدول العربية الأولوية لمصالحها الوطنية على حساب الوحدة العربية الأوسع. يتجلى هذا في نهج دول مجلس التعاون المجزأ وتغير التحالفات في المنطقة.

3 ـ التنافس على الموارد

ـ احتياطيات النفط والغاز: لا يزال غرب آسيا مصدرًا حيويًا للطاقة العالمية، باحتياطياته الهائلة من النفط والغاز الطبيعي. وتظل السيطرة على هذه الموارد، والوصول إلى الممرات البحرية التي تُسهّل نقلها (مثل مضيق هرمز)، دافعًا رئيسيًا للصراع. قد تُحوّل التحولات المستقبلية في مجال الطاقة نحو مصادر الطاقة المتجددة بؤرة صراعات القوة، لكن النفط سيظل عاملًا مهمًا في المنطقة لعقود.

ـ ندرة المياه: تُصبح المياه قضية خلافية متزايدة في غرب آسيا. فمع جفاف أجزاء كبيرة من المنطقة، سيشتدّ التنافس على موارد المياه العذبة، مثل أنهار النيل ودجلة والفرات. وقد يؤدي بناء السدود (مثل سد النهضة الإثيوبي الكبير) والنزاعات على تقاسم المياه إلى توترات دبلوماسية أو عسكرية.

4 ـ عدم الاستقرار السياسي الداخلي وبقاء الأنظمة

ـ الاستبداد والقمع السياسي: تخضع العديد من دول غرب آسيا لأنظمة استبدادية ذات معارضة سياسية محدودة. ويعتمد بقاء هذه الأنظمة على قدرتها في الحفاظ على سيطرتها على سكان متزايدي العدد، وغالبًا ما يكونون غير راضين. تُشكل بطالة الشباب، والأزمات الاقتصادية، والفساد تحديات داخلية رئيسية، وقد تؤدي إلى انتفاضات أو احتجاجات أو تغيير في الأنظمة.

ـ صعود الجماعات العقائدية: في حين شهدت الجماعات الاسلامية (بأشكالها المختلفة) تراجعًا في بعض المناطق، إلا أن الإسلام لا يزال يؤثر على السياسة في دول مثل السعودية وتركيا وإيران وأجزاء من الخليج. ويمكن أن يلعب الإسلام في بعده السياسي دورًا محوريًا في المستقبل، لا سيما مع تزايد قوة الحركات الشعبوية.

5 ـ القوة العسكرية وانتشار الأسلحة

ـ التفوق العسكري: يشهد التوازن العسكري في منطقة غرب آسيا تحولًا، حيث تحتفظ دول مثل السعودية وإيران والكيان الاسرائيلي بقوات مسلحة قوية. تستمر المجمعات العسكرية الصناعية لهذه الدول في النمو، وقد تشهد الصراعات المستقبلية أسلحةً وحروبًا تكنولوجية أكثر تطورًا، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية وحرب الطائرات المسيرة.

ـ انتشار الأسلحة: تستثمر العديد من دول غرب آسيا بكثافة في الأسلحة المتطورة، بما في ذلك التكنولوجيا النووية. وعلى الرغم من التركيز على البرنامج النووي الإيراني الذي ينظر إليه على أنه مصدر رئيسي للتوتر الإقليمي، فإن تفاقم القدرات النووية غير المُعترف بها للكيان الاسرائيلي صراع القوة. بالإضافة إلى ذلك، قد يُغير اعتماد المنطقة على موردي الأسلحة الأجانب (مثل الولايات المتحدة وروسيا) ميزان القوى.

6 ـ النفوذ الأجنبي والقوى الخارجية

ـ الانسحاب الأمريكي وإعادة التوازن: من الناحية النظرية، تُعيد الولايات المتحدة ضبط دورها في غرب أسيا، مُركزةً بشكل أكبر على الصين وشرق آسيا. والحجة لدى هذا الفريق أنه في حال حصول ذلك، سوف يخلق فراغًا في القوة وسوف تسعى الجهات الفاعلة، بما في ذلك روسيا والصين وإيران، إلى ملئه. والحال، أن قرار الانسحاب لم يدخل حيز التنفيذ بل إن المؤشرات وخصوصًا في ظل إدارة ترمب المنخرطة بصورة شبه مباشرة في صراعات غرب آسيا ان الولايات المتحدة باقية وتعمل على تمديد نفوذها في المنطقة،

ولكن قد يتراجع حضورها العسكري وثقلها الدبلوماسي، مما يؤدي إلى اعتماد أكبر على الجهات الفاعلة الإقليمية في إدارة القضايا الأمنية.

ـ الدور الاستراتيجي لروسيا: على الرغم من خسارتها سورية بعد سقوط نظام الأسد، فإنها لا تزال تعمل على إعادة التموضع في الخارطة الجيوسياسية الإقليمية عبر حجز مكان لها في سوريا الجديدة، وفي تعزيز علاقاتها مع إيران، ومحاولاتها لتوسيع نفوذها في ليبيا وأجزاء أخرى من المنطقة، بما يجعل منها لاعبًا رئيسيًا في غرب آسيا. وسيظل دور روسيا في موازنة النفوذ الأمريكي وإقامة تحالفات مع الأنظمة الاستبدادية عاملًا في صراعات القوة.

ـ النفوذ الاقتصادي للصين: إن مبادرة الحزام والطريق الصينية وشراكاتها الاقتصادية المتنامية مع دول غرب آسيا (خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتجارة) تمنحها نفوذًا متزايدًا. وبينما قد لا تسعى الصين إلى نفوذ عسكري مباشر، فإن هيمنتها الاقتصادية قد تعيد تشكيل ديناميكيات القوة الاقتصادية في المنطقة.

7 ـ القوة التكنولوجية والسيبرانية

ـ الأمن السيبراني: مع تزايد اعتماد دول غرب آسيا على التكنولوجيا، ستلعب الحرب السيبرانية والهجمات السيبرانية دورًا متزايد الأهمية في صراعات القوة. ويمكن استخدام عمليات القرصنة والهجمات السيبرانية التي ترعاها الدول على البنية التحتية كأدوات حرب وضغط سياسي.

ـ التكنولوجيا المُسلّحة: يزداد شيوع استخدام الطائرات المسيّرة، والمراقبة القائمة على الذكاء الاصطناعي، وغيرها من التقنيات المتقدمة في الصراعات العسكرية. وستتمتع الدول القادرة على تسخير ونشر أحدث التقنيات العسكرية بأفضلية في صراعات القوة المستقبلية.

8 ـ التطرف والإرهاب

ـ الجهات الفاعلة غير الحكومية والتشدد: ستواصل جماعات مثل داعش والقاعدة وغيرها من الفصائل المتطرفة تحدي سيطرة الدول والاستقرار الإقليمي. غالبًا ما تعمل هذه الجماعات في دول فاشلة أو هشة، مستخدمةً حربًا غير متكافئة لإحداث الفوضى. ومن المرجح أن يُؤجج الانتشار الأيديولوجي للتطرف الصراعات، لا سيما في الدول ذات الحكومات المركزية الضعيفة.

ـ الإرهاب كأداة سياسية: سيستمر استخدام الإرهاب كأداة من قِبل مختلف الجماعات والحكومات على حد سواء لزعزعة استقرار خصومها. ومع تحول تركيز القوى العالمية، قد تجد هذه الجماعات مساحة أكبر للعمل في غرب آسيا.

9 ـ تغير المناخ والضغوط البيئية

ـ الجفاف وندرة الموارد: يُفاقم تغير المناخ التحديات القائمة في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بندرة المياه والأمن الغذائي والتصحّر. ومع نمو السكان وتناقص الموارد، قد يُشعل التنافس على الحصول على الضروريات الأساسية الصراعات، لا سيما في المناطق المضطربة أصلًا.

ـ النزوح واللاجئون: قد يُفاقم تغير المناخ الهجرة داخل المنطقة وخارجها. ومع فرار الناس من الكوارث البيئية، قد يؤدي ذلك إلى عدم استقرار سياسي، وصراعات حدودية، وأزمات إنسانية.

10 ـ دور الأيديولوجيا

ـ رؤى متنافسة للحكم: سواءً كان نموذج الحكم الاستبدادي في ممالك الخليج، أو الجمهوريات الشمولية مثل مصر وتونس والجزائر وسورية الجديدة، أو مزيج العلمانية والإسلام السياسي في تركيا، أو مزيج الديمقراطية الإسرائيلية مع الاحتلال العسكري، ستستمر الأيديولوجيات المتنافسة في التأثير على صراعات السلطة. ستخلق الأيديولوجيات السياسية المختلفة ـ الديمقراطية الليبرالية، والحكم الثيوقراطي، والاستبداد ـ احتكاكات ليس فقط داخل الدول، بل عبر الحدود أيضًا.

وكخلاصة، يمكن القول بان صراعات السلطة المستقبلية في غرب آسيا سوف تتشكّل من خلال مجموعة من العوامل الجيوسياسية والأيديولوجية والاقتصادية والتكنولوجية. وستواصل الجهات الفاعلة الإقليمية التنافس على السيطرة والنفوذ والموارد، لكن الكثير سيعتمد على كيفية تفاعل القوى العالمية مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا مع المنطقة. من المرجح أن يُحدد مستقبل غرب آسيا تحالفاتٌ غير متوقعة، وتنافسٌ استراتيجي على الموارد، وضغوطٌ داخلية على الدول الهشة.